

Distr.  
GENERAL

S/1996/962  
19 November 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### التقرير المرحلي العشرون للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا

#### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٧١ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، الذي قرر المجلس فيه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وهو استكمال للتطورات التي استجذرت في ليبيا منذ تقريره السابق المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/858 و Add.1)، كما أنه يتضمن توصيات بشأن دور البعثة في المستقبل.

#### ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - تجدر الإشارة إلى أن الجدول الزمني الممنح لتنفيذ اتفاق أبوجا يتضمن القيام بعمليات تقييم دورية من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبعثة، وممثلي مجتمع المانحين، والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية. وانهقد أول اجتماع تقييم في مونروfia يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ برئاسة الزعيم توم إيكيمي، المبعوث الخاص لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووزير خارجية نيجيريا.

#### اجتماع لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٣ - عرضت استنتاجات وتوصيات فريق التقييم على لجنة التسعة المعنية بليبيا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي اجتمعت في مونروfia يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وحضر الاجتماع الدول الأعضاء في اللجنة، ومنها بنن وبوركينا فاسو والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا، فضلا عن سيراليون وليبيريا ومالي والنيجر. ومع أن توغو دولة عضو في لجنة التسعة، فإنها لم توفد ممثلا عنها إلى الاجتماع. كما حضر الاجتماع ممثلي الخاص، السيد أنطوني إنيافي، والشخصية البارزة لمنظمة الوحدة الأفريقية لشؤون ليبيا، القس كنعان بنانا؛ والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد ادوارد بنيامين؛ ومبعوث الولايات المتحدة الأمريكية الخاص لليبيريا، السفير هاورد جيتز؛ وعدد من كبار المسؤولين بحكومتها فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فضلا عن ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخاص الجديد لليبيريا، السفير بالارابي تافاوا باليوا (نيجيريا).

٤ - وأعربت اللجنة عن رأي مؤداه أن الحالة في ليبيريا قد تحسنت بصورة ملحوظة منذ الأحداث المأساوية التي وقعت في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٦. بيد أنها نوهت إلى أن استعادة عملية السلم لا تزال تتعثر بفعل انتهاكات وقف إطلاق النار والأعمال الخطيرة الأخرى، ولا سيما احتجاز أعضاء لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار ولجنة نزع السلاح في زويدرو يوم ١٧ أيلول/سبتمبر، واستيلاء الجبهة الوطنية القومية الليبرية على غرينفيل في شهر أيلول/سبتمبر، ومذبحة سينجي التي وقعت يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر وراح ضحيتها ٢١ مدنيا لا ذنب لهم. وأدانت اللجنة أيضا المحاولة السافرة التي وقعت يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لاغتيال عضو البرلمان، السيد تشارلز تيلور، زعيم الجبهة الوطنية القومية الليبرية. وهذا الحادث، الذي وقع في قصر الرئاسة، هو قيد التحقيق من جانب فريق يتألف من وزارة العدل وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقررت اللجنة أن ترفع إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للنظر، توصية باتخاذ التدابير اللازمة ضد الأطراف المسؤولة عن هذه الأعمال.

٥ - كما اعتمدت لجنة التسعة مدونة لقواعد سلوك مجلس الدولة، بغية كفالة تطابق أفعال وسلوك أعضائه مع نص وروح اتفاق أبوجا. وتشتمل مدونة قواعد السلوك، التي وافق عليها جميع أعضاء المجلس، على تدابير جزائية يتخذها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حال انتهاك أحكامها.

٦ - ونوهت اللجنة، مع القلق، إلى استمرار الانقسامات داخل مجلس الدولة. ومع أنها استغلت فرصة وجودها في مونروفا لمحاولة تيسير انعقاد اجتماع للمجلس، الذي لم يجتمع منذ حادث إطلاق النار الذي وقع يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، فإنها لم تتمكن من ذلك نظرا لصعوبة إيجاد مكان يعتبره جميع أعضاء المجلس محايدا ومأمونا.

#### الأعمال التحضيرية للانتخابات

٧ - لاحظت لجنة التسعة أن الامتثال الصارم لاتفاق أبوجا، وبخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح، أمر ضروري لتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات. وقامت في هذا السياق، بإنشاء لجنة فرعية تتولى، تحت رئاسة وزير خارجية نيجيريا وبالتشاور مع الأمم المتحدة والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، استعراض مسألة الانتخابات ووضع الطرائق اللازمة للعملية الانتخابية.

٨ - وأنشأ مجلس الدولة من جانبه لجنة لتتولى التماس آراء الزعماء المدنيين الليبريين وقادة الفصائل الليبرية فضلا عن آراء شركاء الحكومة الخارجيين بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا. وتركز اللجنة عملها حاليا على استعراض القوانين الانتخابية الليبرية وعلى الأحكام الدستورية الليبرية؛ وإنشاء آلية إدارية مستقلة ومحايدة لإدارة العملية الانتخابية؛ ودور المجتمع الدولي في إجراء الانتخابات؛ والمساعدة التقنية والسوقية والمالية اللازمة لدعم العملية الانتخابية.

٩ - وفي هذا السياق، تلقت طلبا من الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية بإرسال فريق استقصاء تقني إلى ليبيريا لدراسة هذه المسائل. وأعتزم إيفاد الفريق إلى ليبيريا في غضون الأسابيع المقبلة. وسيجري الفريق مشاورات مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع سائر الأطراف المهمة بهدف إعداد توصيات بشأن الاضطلاع بالعملية الانتخابية والدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في هذا المضمار. وفي الوقت نفسه، تم ندب موظف لشؤون الانتخابات إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لمساعدة ممثلي الخاص في الاضطلاع بهذا الجانب من ولاية بعثة المراقبين.

١٠ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع السيد لانسانا كوياتي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، باللواء ساني أباتشا، رئيس دولة نيجيريا ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمناقشة جملة أمور منها كيف يتسنى للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية زيادة جهودهما التعاونية دعما لعملية السلام في ليبيريا. وتم الاعتراف بأهمية استمرار المشاورات الوثيقة بين المنظمين بشأن جميع المسائل المتصلة لعملية السلام في ليبيريا والتأكيد مجددا عليها.

#### ثالثا - الجوانب العسكرية

##### حالة وقف إطلاق النار وفرض الاشتباك بين القوات

١١ - لا يزال وقف إطلاق النار ساريا في مونرويفيا وفي معظم أنحاء ليبيريا. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وافق الحاج كروما وروزفلت جونسون، قائدا جناحي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، على وقف الأعمال العدائية في غرب البلد وعلى إنشاء منطقة عازلة بين قواتهما. ووفقا أيضا على إنشاء لجنة مشتركة مؤلفة من قادتهما الميدانيين من أجل كفالة وقف الأعمال العدائية والإشراف على فرض اشتباك قواتهما. وقام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بزيادة عدد دورياتها في المنطقة، ولاحظا أن الفصيلتين، وإن كانت الحالة في غربي البلد ما تزال هشة، قد بدأتا بتنفيذ اتفاقاتهما.

١٢ - وظلت معظم المناطق الواقعة في الجنوب الشرقي هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأنجزت اللجنة المعنية بانتهاكات وقف إطلاق النار تحقيقاتها في ادعاء المجلس الليبري للسلام بأن الجبهة الوطنية القومية الليبرية قد استولت على مدينة غرينفيل (انظر الخريطة المرفقة). واستنتجت اللجنة أن الجبهة قد اجتاحت المدينة لبعض الوقت خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في انتهاك لاتفاق أبوجا. وكما ذكر آنفا، نظرت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية في اجتماعها المعقود في مونرويفيا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في تقرير اللجنة المعنية بانتهاكات وقف إطلاق النار وقررت لجنة التسعة أن تحيل التقرير إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لاستعراضه واتخاذ الإجراء الملائم بشأنه.

١٣ - وزعم المجلس الليبري للسلام أيضا أن الجبهة الوطنية القومية الليبرية تحرك قواتها شمالا باتجاه زويدرو في إطار خطة لمهاجمة المنطقة. ونفت الجبهة تلك الادعاءات. وحاولت اللجنة المعنية بانتهاكات

إجراء تحقيق في المسألة لكن مساعيها لم تتكلل بالنجاح لغاية الآن بسبب عدم تعاون المجلس الليبري للسلام بشأن الترتيبات الأمنية الخاصة بالقيام بزيارة إلى المنطقة. وفي الوقت نفسه، طلب ممثلي الخاص إلى تشارلز تايلور عدم التفكير بشن أي هجوم على زويدرو و/أو المناطق المحيطة بها.

انتشار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا  
١٤ - مازال قوام قوة فريق الرصد مؤلفا من ٧ ٥٠٠ فرد من جميع الرتب ولا يزال ضمان تحقيق الأمن في مونروfia في رأس أولوياته. وبناء عليه، فإن الشطر الأعظم من أفراد فريق الرصد ينتشرون في مونروfia وفي المناطق المحيطة بها، وبضمنها كاكاتا ونهر بو. كما ينتشر فريق الرصد في بوكانان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسلت كتيبة من قوات فريق الرصد إلى غرينفيل من أجل تسهيل وقف الأعمال العدائية هناك. كما يتخذ فريق الرصد حاليا خطوات للانتشار في ميناء هاربر وهو الميناء الوحيد الذي لا تنتشر فيه حاليا قوات من فريق الرصد.

١٥ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ القوام العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة ٢٢ مراقبا (انظر المرفق). وواصلت بعثة المراقبين وفريق الرصد الإعداد لنزع السلاح ولتسيير دوريات مشتركة في مقاطعتي ماونت كاب غراند وبومي الواقعتين في الغرب ومقاطعتي بونغ ونيمبا الواقعتين في الشمال من أجل رصد وقف إطلاق النار والجوانب العسكرية الأخرى من اتفاق أبوجا.

١٦ - ومن المتوقع أن يتم نشر ١١ مراقبا عسكريا إضافيا إلى ليبيريا في الأسابيع المقبلة مما يرفع قوام المكون العسكري لبعثة المراقبين إلى ٣٤ مراقبا. وسينتشر هؤلاء المراقبون في مونروfia وفي أماكن أخرى داخل البلد، بالاقتران مع نشر فريق الرصد وبدء نزع السلاح. وسيتوقف نشر مزيد من المراقبين العسكريين إلى ليبيريا على التقدم في عملية السلام، وبخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح وتسريح الجنود.

#### نزع السلاح

١٧ - استنادا إلى الجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا، من المقرر أن يبدأ نزع السلاح وتسريح الجنود في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ولقد عرضت في تقرير المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر مفهوم تنفيذ هذه العملية. وبالرغم من عدم تنفيذ الفصائل لوقف إطلاق النار وفض اشتباك القوات بحلول ٣١ آب/أغسطس تنفيذا كاملا، فقد طلبت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية إلى فريق الرصد أن يتخذ الخطوات اللازمة للتحضير لبدء نزع السلاح في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، على أساس القوة العاملة والسوقيات المتوفرة حاليا في الميدان. وتحقيقا لهذه الغاية، أشار قائد قوة فريق الرصد إلى أنه سيبدأ بنشر قوات الفريق في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى مواقع نزع السلاح التالية: فوينجاما، وبو ووترسايد، ومعسكر ناما، وقرية "منظمة إنقاذ الطفولة"، وزويدرو، وتوبمانبرغ. وسيجري نزع السلاح في مونروfia في معسكر شافلين وفي غرينفيل. وسينتشر المراقبون العسكريون التابعون للبعثة إلى جانب فريق الرصد في مواقع نزع السلاح. ويتوقف بدء هذه العملية، بطبيعة الحال، واختتامها بنجاح في حقيقة الأمر على عزم زعماء الفصائل على تقديم المقاتلين التابعين لهم من أجل نزع سلاحهم.

١٨ - ويرد أدناه في الفقرات ٢٦ إلى ٢٨ وصف لحالة التخطيط الراهنة المتعلقة بتسريح المقاتلين بعد نزاع سلاحهم.

#### اجتماع رؤساء أركان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٩ - عقد الاجتماع الرابع عشر لرؤساء أركان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مونروfia في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأكد رؤساء أركان بوركينا فاسو وغامبيا وغانا وكوت ديفوار ومالي والنيجر تعهدات حكوماتهم في المساهمة بقوات إضافية إلى فريق الرصد شريطة توفر الموارد السوقية اللازمة. ويصل مقدار هذه التعهدات إلى ٢ ٢٥٠ جنديا إضافيا. وطلبت أمانة الجماعة الاقتصادية إلى جميع البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات في فريق الرصد أن توافيها بتفاصيل الاحتياجات السوقية اللازمة لنشر وحداتها بهدف تقديم تلك الاحتياجات إلى البلدان المانحة.

#### رابعا - حقوق الإنسان

٢٠ - يتسم النزاع الدائر في ليبيريا بميل جميع الفصائل إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين الأبرياء. وقد شجبت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية هذا الميل خلال اجتماعها المعقود يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ودعت الفصائل إلى وقف هذه الممارسات. غير أن قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة ومجموعات حقوق الإنسان المحلية على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها قد أعيقت نتيجة أعمال النهب التي تلت اندلاع القتال في مونروfia في ٦ نيسان/أبريل. وتعكف جماعات حقوق الإنسان المحلية على إعادة بناء قدرتها في هذا الميدان وواصلت بعثة المراقبين متابعة ولايتها المتعلقة بحقوق الإنسان في مجالي التحقيق والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومساعدة مجموعات حقوق الإنسان المحلية في أداء عملها، على حد سواء. وفي هذا السياق، تواصل بعثة المراقبين، بالتعاون مع وزارة العدل وفريق الرصد ومجموعات حقوق الإنسان المحلية، تحقيقاتها في المذبحة التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر والتي ذهب ضحيتها ٢١ من المدنيين الأبرياء في سنجي، كما تتابع الادعاءات الأخرى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بقدر ما تسمح إمكانياتها المحدودة من الموارد والموظفين.

٢١ - وكما أشرت في تقريرتي الأخير، كلفت موظفا لشؤون حقوق الإنسان لمساعدة ممثلي الخاص في الاضطلاع بهذا الجانب من ولاية بعثة المراقبين وأنا الآن بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة لتعيين موظفين إضافيين لشؤون حقوق الإنسان في بعثة المراقبين. وبعد أن تعزز بعثة المراقبين أنشطتها في مجال حقوق الإنسان، ستواصل، وفقا لولايتها، مساعدة مجموعات حقوق الإنسان المحلية في جمع التبرعات اللازمة للتدريب والدعم السوقي. وأدعو المجتمع الدولي أن ينظر في الطرق التي يمكنه بواسطتها المساعدة في هذا المضمار وتقديم المساعدة التقنية والسوقية إما من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في ليبيريا أو على أساس ثنائي.

### خامسا - الجوانب الإنسانية

#### الإغاثة وإعادة التوطين

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مجتمع الأنشطة الإنسانية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمدنيين في جميع المناطق التي يمكن الوصول إليها. ويؤمل أن تتمكن وكالات الإغاثة قريبا من بدء العمل في الجنوب الشرقي بعد انتشار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غرينفيل. وفي الوقت الراهن، لا يتيسر الوصول، بالنسبة لمجتمع الأنشطة الإنسانية، إلا إلى ٤ مقاطعات من ١٣ مقاطعة. ومع ذلك، فمازال المدنيون وموظفو الإغاثة الإنسانية يتعرضون للمضايقات والإيذاء على يد المقاتلين. ويحرم السكان المدنيون في مناطق عدة من حرية التنقل، حيث يتم إكراه السكان على العمل بالسخرة، أو تتعرض احتياجاتهم الغذائية الهزيلة ومحاصيلهم القائمة وممتلكاتهم الشخصية للنهب من جانب المقاتلين. وفي بعض الحالات، طلب المدنيون من موظفي الإغاثة أن لا يحضروا لهم أغذية مخافة أن تجر عليهم فقط المزيد من المضايقات والمعاناة.

٢٣ - أما بالنسبة لمجتمع الأنشطة الإنسانية، فقد احتجز المقاتلون في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر فريقا للإغاثة الإنسانية مشتركا بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وذلك في مقاطعة غرانديب ماونت. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تتحسن الحالة عقب الاتفاق الذي أبرم بين جناحي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا من أجل وقف القتال. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر جرى في فيبي بمقاطعة بونغ الاستيلاء على إمدادات للإغاثة ومركبات ومعدات مملوكة لبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد اللوثيري العالمي، وتعرض أفرادهما للمضايقات والاحتجاز. وقد كان لحادث إطلاق النار بقصر الحكومة في مونروفيا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بما أدى إليه من تصعيد التوتر بين الفصائل، أثره الضار على العمليات الإنسانية في الداخل، وأفضى إلى تهديدات بأخذ موظفي الإغاثة كرهائن إذا ما أُلقي القبض على أحد فيما يتصل بهذا الحادث.

٢٤ - ولا تزال حالة اللاجئين دون تغيير من حيث الجوهر منذ قدمت تقريرنا الأخير. وعلى الرغم من أنه من المقرر، وفقا للجدول الزمني الجديد لتنفيذ اتفاق أبوجا، أن تبدأ إعادة اللاجئين الليبريين إلى وطنهم في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يمكنها استئناف خططها لإعادة الطوعية إلى الوطن قبل أن تكون هناك دلائل واضحة على استعادة السلم والأمن بصفة دائمة في مناطق العودة الرئيسية.

٢٥ - كذلك حال استمرار فقدان الأمن دون قيام المفوضية بتقديم المساعدة للغالبية من اللاجئين من سيراليون المقيمين في المناطق الريفية من ليبيريا. وتواصل المفوضية وشركاؤها توفير الحماية والدعم لنحو ٣٠ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون في منطقة مونروفيا. ويتوقع أن تلتزم الغالبية العظمى من هذه المجموعة المساعدة من المفوضية في العودة إلى الوطن خلال الاثني عشر شهرا القادمة.

التسريح

٢٦ - لقد قدمت في تقريري المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، خطة للتسريح وضعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، بالتشاور مع حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والفصائل. وتشمل الخطة برنامجا من مرحلتين. وتبدأ المرحلة الأولى بمجرد نزع سلاح المقاتلين، ويتم خلالها تسجيلهم وإجراء مقابلات معهم وتقديم بعض المشورة إليهم وفحصهم طبيا. وبعد ذلك تبدأ المرحلة الثانية حيث يستوعب الذين ليس لهم أسباب حاضرة لكسب الرزق ضمن "أنشطة سد الفجوات"، أي في مشاريع العمل والتدريب مما سيساعد على ضمان تشغيلهم بصورة منتجة. وذلك من شأنه أن يساعد على سد الفجوة بين برنامج نزع السلاح وبرنامج إعادة الإدماج الأطول أجلا - وهذه تشكل المرحلة الثالثة ويجري حاليا التخطيط لها من جانب المانحين، ولكن من المرجح أن لا يبدأ تنفيذها قبل بضعة شهور.

٢٧ - وكما ذكر آنفا، يتخذ فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخطوات اللازمة لبدء عملية نزع السلاح في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، فانه نظرا لعدم رغبة الفصائل في أن تنفذ تنفيذا تاما الخطوات الأولى لاتفاق أبوجا، أي وقف جميع الأعمال القتالية، وفض الاشتباك بين القوات، فإن الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج التسريح غير متوافرة ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة سد الفجوات. ومع ذلك، فسيسبدا مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا عملية التسريح في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بالترادف، بالقدر الممكن، مع بدء عملية نزع السلاح. إلا أنه نتيجة لمحدودية الموارد المتاحة، فإن المساعدة الوحيدة التي يمكن تقديمها حاليا لعملية التسريح ستمثل في التسجيل وإجراء المقابلات.

٢٨ - وكتدبير لسد الفجوات، يعمل مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية مع المنظمات غير الحكومية والمانحين من أجل تعبئة أي قدرات موجودة حاليا في الميدان لبدء أنشطة سد الفجوات فورا. ومع ذلك فإنه نظرا لأن القدرة الحالية لمجتمع الأنشطة الإنسانية محدودة جدا، فإن هذه التدابير المؤقتة لا يمكنها على أحسن تقدير إلا أن تفي بجزء ضئيل من الطلب المتوقع على أنشطة سد الفجوات. ولكي يتسنى استمرار برنامج التسريح، لا بد من توفير موارد إضافية بصورة عاجلة، سواء من ميزانية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، التي ستقدم عما قريب إلى الهيئات التشريعية المختصة بالأمم المتحدة، أو من التبرعات. ويشكل نقص الموارد اللازمة لأنشطة سد الفجوات مشكلة يمكن أن تبلغ درجة الخطورة من شأنها أن تعرقل عملية السلام إذا ما وقع ما يرجح حدوثه إلى حد بعيد وهو أن يتحول المقاتلون السابقون، في حالة عدم وجود وسائل بديلة لكسب الرزق، إلى قطاع طرق أو ينضمون من جديد إلى فصائلهم. ولذلك فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة على وجه السرعة لهذه الحاجة العاجلة وأن يوفر الموارد اللازمة حتى يمكن للأنشطة الحاسمة لسد الفجوات أن تبدأ في أقرب وقت ممكن.

### سادسا - الجوانب المالية

٢٩ - وفرت الجمعية العامة في قرارها ٣/٥١ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اعتمادا إجماليه ٨ ١٧٦ ٠٠٠ دولار، يقسم على الدول الأعضاء بمعدل ١ ١٦٨ ٠٠٠ دولار شهريا، لمواصلة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، رهنا باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية البعثة.

٣٠ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة على النحو الموصى به في تقرير المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/1996/858 و Add.1) وفي الفترة ٣٨ أدناه، فسيطلب من الجمعية العامة في دورتها الحالية توفير الاحتياجات الإضافية اللازمة للبعثة.

٣١ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة منذ إنشائها ١٠,٥ ملايين دولار. بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ١ ٧٧٤ ٠٠٠ مليون دولار في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٣٢ - ومنذ تقديم تقريره الأخير، لم تقدم أي تبرعات أخرى للصندوق الاستثماري لليبيريا.

### سابعا - الملاحظات والتوصيات

٣٣ - على الرغم من حادث إطلاق النار المثير للقلق الذي وقع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بقصر الحكومة، كانت هناك بعض التطورات المشجعة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تصرف فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل سريع وحاسم استجابة للأحداث في ليبيريا. كما اتخذت خطوات لمعالجة المسألة المعقدة وهي كيفية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا. وثمة تطور إيجابي آخر وهو ما أبداه المجتمع الدولي مؤخرا من تأييد لمساعدة عملية احلال السلم في ليبيريا. بالإضافة إلى ذلك، أكدت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاعراب عن تصميمها على زيادة حجم قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رهنا بتوفير الموارد السوقية والمالية.

٣٤ - وقد نظرت البلدان المانحة وبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، خلال مؤتمر خاص بشأن ليبيريا عقد على مستوى العمل في نيويورك في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، برعاية الأمم المتحدة، في مختلف جوانب حفظ السلام وبناء السلام في ليبيريا التي تتطلب دعما خارجيا من أجل تدعيم عملية السلام عموما. وستواصل تلك البلدان النظر في هذه المسائل على المستوى الوزاري خلال مؤتمر سيتم عقده في بروكسل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، برعاية حكومة هولندا. وإنني أناشد المانحين المسارعة الى ترجمة



إعراهم عن المساندة الى اشتراكات ملموسة، بما في ذلك توفير الموارد الحاسمة اللازمة لتوسيع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتسريح المقاتلين وإجراء الانتخابات.

٣٥ - ولقد أعرب عن القلق خلال الاجتماع الذي عقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لأن إحراز تقدم في عملية السلام قد تأثر تأثراً عكسيا بعدم قيام قادة الفصائل بإبلاغ مقاتليهم بصورة وافية بالجدول الزمني المنقح لاتفاق أبوجا، وبضرورة وقف الأعمال القتالية، وفض الاشتباك، والتحضير لعملية نزع السلاح والتسريح. وللمساعدة في هذه العملية، فإنني أبحث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره، إمكانية إنشاء برنامج إعلامي منسق في ليبيريا، يقوم على البرامج الإذاعية. ويجري إيفاد بعثة الى ليبيريا لاستعراض هذه المسألة ووضع توصيات بشأن كيفية تسهيل نشر المعلومات على نطاق أوسع.

٣٦ - وعلى الرغم من أنه كان هناك في الآونة الأخيرة بعض التطورات الايجابية، فما زال العداء وانعدام الثقة المتأصلان والمتولدان من هذا الصراع المطول يشكلان تهديدا لعملية السلام في ليبيريا. ومن المهم أن يتخذ قادة الفصائل والزعماء المدنيون الخطوات اللازمة للتغلب على هذه العقبات والعمل معا على نحو بناء في إطار مجلس الدولة حتى يمكن لعملية السلام أن تمضي قدما. وقد كان مشجعا لي في هذا الصدد التقارب الذي تم مؤخرا بين جناحي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا. بيد أنه ما زال يساورني القلق لاستمرار التوترات بين بعض الفصائل الأخرى لا سيما الجبهة الوطنية القومية الليبيرية والمجلس الليبيري للسلام. وإنني أناشد قادة هذه الفصائل أن يطرحوا خلافاتهم جانبا في سبيل إحلال السلام في بلدهم، وأن يستخدموا العملية السياسية، بدلا من الوسائل العسكرية، لتحقيق مصالح من يدعون تمثيلهم. كما أناشدتهم تسهيل تسليم المساعدة الإنسانية التي تمس اليها الحاجة الى من يحتاجونها.

٣٧ - وفي تقريرتي الأخير الى مجلس الأمن، قدمت توصيات، وفقا لما طلب في القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس، بشأن السبل الإضافية التي يمكن بها لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أن تدعم عملية السلام في ليبيريا. وفي رسالة وجهها اليّ رئيس المجلس في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر (PRST/1996/917)، أفاد الرئيس بأن المجلس يرحب بهذه التوصيات ويطلب اليّ وضع كافة الترتيبات المناسبة اللازمة لتنفيذها، على أن يكون مفهوما أن نشر الأفراد والموارد السوقية اللازمة لهذا الغرض لن يضطلع به إلا إذا أحرز تقدم كاف من جانب الفصائل في تنفيذ اتفاق أبوجا. وبناء عليه، سأقدم عما قريب الى الهيئات التشريعية المختصة ميزانية منقحة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا.

٣٨ - وحتى ذلك الحين، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة أخرى مدتها أربعة أشهر، حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. وخلال هذه الفترة، سأواصل إبقاء الحالة في ليبيريا قيد الاستعراض الدقيق، وسأقدم الى مجلس الأمن بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تقريراً مرحليا يتضمن، في جملة أمور، توصيات بشأن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في تسهيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ذلك البلد.

## مرفق

تكوين العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة  
في ليبيريا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

٣	بنغلاديش
٢	الصين
-	الجمهورية التشيكية
٤	مصر
٣	الهند
٥	كينيا
٢	ماليزيا
-	نيبال
٢	باكستان
٢	أوروغواي
<u>٢٣</u>	المجموع

-----